لماذا المصارف الإسلامية؟

خلق الله عز و جل الإنسان عزيزاً وأرتضى له كريم العيش، غير أن حاجات الإنسان الطبيعية بصنوفها، قد تأتيه متوائمة مع إمكاناته، وقد تأتي بأكثر منها، فتتولد الحاجة للقرض. ومن رحمة الله بعباده أن جعل القرض الحسن سنة فيما بينهم، وضاعف الأجر عليه ثمانية عشر ضعفا.

والحاجة حين تعرض للمسلم نراه يلجأ لأخيه في الله يقترض منه قرضاً حسناً إلى أجل محدد، إما لسبب فرح أو ترح أو حتى مصيبة ألمت به، وغيرها من الأسباب.

وانتشر هذا الفعل الطيب فيما بين المسلمين، فحصدوا المودة والتراحم فيما بينهم وحققوا ما فيه خيرهم، إلا أن أصحاب النفوس الخربة أساؤا لمن أقرضهم أو هضموا حقه، فضلاً عن تغيير أحوال دين الناس من رقة وضعف وهزال، ليس هذا فحسب بل زاد على ذلك تدهور الأخلاق وتفكك أواصر القربى والروابط الإجتماعية أكثر فأكثر، فتراجع هذا الفعل الممدوح في مجتمع المسلمين.

فكان البديل المجحف الممقوت، والذي استسهله الكثير من أصحاب النفوس المنبطحة تحت عبء الرغبات أو حتى الحاجات، اللجوء للإقتراض من البنوك التقليدية بفائدة، وهي الربا المحرم الذي يشمله حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم "كل قرض جر منفعة فهو ربا"، والبنك يقرض ويستفيد الزيادة التي يتحصل عليها من المقترضين مقابل المدة التي أتاح لهم فيها استخدام أمواله، باسم الفائدة.

فتغيير الاسم من ربا إلى فائدة لا يلطف صورتها القبيحة، كما لا يغير في حكم الله شيء. وحاجات الناس متفاوتة بين القلة والكثرة، هذا لإصلاح سيارته، وذاك لتوسيع تجارته وثالث لتملك المشروعات العملاقة وغيرها .

هذه المؤسسة المالية(البنك)، سرت في المجتمعات سريان النار في الهشيم، فقبضت على معظم مناحي الحياة وأصبح التملص وليس التخلص منها بالأمر اليسير، فعامة المعاملات تقضى عبر البنوك أو بواسطتها، أو على الأقل بضمانها أو شهادتها وخلاف ذلك.

غير أن المسلمين مذ دخلت هذه البنوك إلى العالمين الإسلامي والعربي، استنكروها ورغبوا عنها، لكن القوانين اضطرتهم وألجأتهم للتعامل معها ولم تترك لهم خياراً، ففي هذا المجال ويا للأسف من سلم منها لم يسلم من غبارها.

تخفيفاً للحرام في الأرض ومحاربة للربا، انتهضت فئة من المفكرين الاقتصاديين والماليين والإداريين والقانونيين وعلماء الشرع، لإيجاد البديل، فلله الحمد والمنه أن شرعنا فيه من

الفسحة والسعة والانفتاح ما تقصر عن اللحاق به العقول، وخير دليل على ذلك ما نراه من اجتهادات فقهية مستحدثة ومستمرة بنواحي الحياة المختلفة على مر الأيام والدهور.

والهدف الثاني بعد محاربة الربا، كان تنمية بلادنا بأموالنا، وتأدية خدماتنا بطريقة لا تتعارض والشرع أو تتناقض مع القانون. فضلاً عن هدف رئيسي ومهم وهو الرسالة الاجتماعية للبنك، من إعادة احياء القرض الحسن وتنشيط تجميع الزكوات وتدوير ذلك بين طبقات المجتمع.

كما لا ينبغي لنا ننسى أن من الأهداف المرغوبة صياغة صورتنا تجاه الآخر، وإبراز مساهمتنا في التجارة العالمية تصديراً واستيراداً،التي تقوم بها وعليها المصارف الإسلامية.

فالعالم اليوم مقاييسه مادية بحته، فالإنجاز والقدرات المالية هما جواز المرور إلى منطقة الاحترام أو إلى رقعة المشهد الاقتصادي الدولي. وما سبق لا تحققه المحاولات الفردية أو نماذجها والتي مهما عظمت أو كبرت تبقى ضحلة، وإنما تنجزه المؤسسات المالية الضخمة المسلحة بالإمكانات المادية والبشرية، والمتصفة بالثقة والكفاءة، حينها نخاطب الآخر من الند إلى الند.

والأمر ليس كلاماً، بل إن تجربة المصارف الإسلامية التي استنكرها أهلها قبل الأغيار، نراها بصمودها وإصرارها أجبرت العالم بأسره على أن يعترف بها. فيندر أن تجد اليوم مؤسسة مالية في الشرق أو الغرب في الشمال أو الجنوب إلا ولديها نافذه إسلامية، وبعضهم ذهب أبعد من ذلك، فأسس فروعاً إسلامية، وما تجربة (CITY BANK) ال سِتي بنك وهو البنك الأمريكي المشهور بتحويل فروعه في المملكة العربية السعودية إلى مصارف إسلامية إلا خير دليل على إعتراف الآخر بنا، ويدعم هذا أيضاً تجربة البنك البريطاني المعروف الآن باسم (HSBC) بما يماثل سابقه، بل فاقه بأن عممها على عدة دول، وهما الآن قادة هذه الصناعة وعموم قطاعها. وقد أسسوا الجامعات والمعاهد في بلادهم واشترطوا الشهادات المستحدثة لممارسة العمل المصرفي الإسلامي، كما أن بريطانيا تسعى بقدها وقديدها في الأونة الأخيرة لتكون عاصمة الصيرفة الإسلامية. إلا أن المصارف لم تنضج إلى المستوى المرغوب لكثرة التحديات من داخلها وخارجها.

فمن داخلها تواجه العديد من الصعوبات من ناحية الكوادر البشرية أوتأمين برامج الاستثمار الإسلامي الخادمة ال(SOFTWARE).

أما تحديات الخارج فمتعددة، تتصدر قائمتها القوانين الناظمة التي لا تراعي طبيعة المصارف الإسلامية إلا بالنذر اليسير، فضلاً عن المشاكل مع البنوك المركزية وفي طليعتها الاحتياطي القانوني الإلزامي ونسبة السيولة والشروط والنماذج الرقابية، هذا من جهة. ورقابة لجنة الرقابة على المصارف وضرائب وزارة المالية المختلفة من (TVA أو رسم الطابع المالي،

أو التسجيل المزدوج للأصول، أو عدم إدخال المصارف الإسلامية في بعض برامج وزارة المالية كما في كفالات وغيرها) من ناحية ثانية.

إذا عذرنا كل من تقدم فكيف لنا ان نلتمس العذر لمن انتهضت المصارف الإسلامية أساساً لخدمته، وهو المجتمع الإسلامي بعامته وأئمته ومثقفيه، الذين ما زالوا ينظرون للتجربة نظرة إعراضٍ وشكٍ بل وإتهام، دون مدِّ يدِ العون من غالبيتهم لهذه المصارف سواء ترشيدها أو بتأمين الكوادر المُتقنةِ للعلوم المالية والإدارية والشرعية لها، أو بتعاونهم مع الفكرة نشراً ومحاسبةً، لما لا وكل جديدٍ إن لم يؤازر يتأخرَ نموه.

وللحقيقة نقول ليست المصارف مبرأة من الأخطاء لكنها مصرة على طلب العون والمدد من الجميع لترشيد مسيرتها أو انتشارها. فمن المعيب أن نجد بعض الدول والجامعات فيها قد بدأت تعطي شهادات عليا ماجستير ودكتوراه في المصارف الإسلامية وغالبية عالمنا لا يعطي حتى شهادة مهنية في هذا الفن أو العلم أوالقطاع.

لماذا نحن المسلمين نستسهل الإنتقاد وجلد الذات وعدم الثقه بكل ما هو إسلامي أو حتى من صنع أيدينا ؟

وانتهز هذه المناسبة لدعوة شبابنا الى التوجه للإختصاصات ذات الصلة وأركز خاصةً على حملة الشهادات الشرعية وطلابها لإستكمال دراستهم في مجال إدارة الأعمال عموماً فيتخرجوا وقد جمعوا بين العلمين، وتبقى عملية الإنصهار بينهما، والتي يمكن تحقيقها عبر الدورات المتخصصة والتجربه وقبل كل ذلك تقوى الله .

وخير ما أختم به سؤال الله عز وجل أن يقبلني ويجعلني وإياكم من أهل طاعته.

دكتور سمير أسعد الشاعر
إستاذ محاضر في كل من كلية إدارة الأعمال الإسلامية–
جامعة الإمام الأوزاعي، لعلوم المحاسبة والتدقيق وعلم المالية المقارن،
والجامعة اليسوعية لعلوم التأمين (الإسلامي) التكافلي
عضو لجنة صندوق الزكاة في لبنان